بعد ان كشفت عن ظلوع مسؤولين في جرائم سرقة كبيرة للمال العام

مفوضية النزاهة العامة هل تستطيع مكافحة آفة الفساد الاداري في العراق؟

اياد عطية الخالدي

- العمل بمبدأ من اين لك هذا؟ يحد من عمليات الفساد المالي والاداري.

المال العام

اصبح الحديث عن الفساد المالي والاداري اليوم حديث المجتمع العراقي كله، واثارت قضايا الفساد نشرتها (المدى) وصحف اخرى حول تورط مسؤولين كبار في الحكومة العراقية ، صدمة عنيفة في الشارع العراقي افقدت المواطنين الامل بامكانية معالجة افة الفساد المستفحلة وانقاذ الشعب العراقي من هذا الوباء الخطر وبات السؤال الاكثر الحاحاً ، ماذا بعد الاعلان عن هذه القضايا؟ وهل يتم احالة المتورطين الى القضاء واستعادة مليارات الدولارات المسروقة؟ ام ما حدث لا يتعدى كونه تصفية حسابات سياسية على حساب المواطن العراقي ضحية الفساد الاولى؟

الخطوة الاولى

علي جاسم خضير موظف في وزارة النقل قال: ان المواطن العراقي يدرك جيداً حجم الفساد الكبير في غالبية الدوائر والمؤسسات الحكومية وان هذا الفساد اصبح متجذراً في نفوس موظفين ادمنوا الرذيلة وصارت جزءاً من تكوينهم لكننا صدمنا فعلاً عندما كشفت عن حالات فساد اداري عند وزراء ومسؤولين في الدولة من المفترض ان يوفر لهم منصبهم حصانة ضد هذا الفايروس الذي يلوث الانسان ويدمر الاقتصاد الوطني.

وتابع خضير، الشارع العراقي يتساءل اليوم بمرارة اذا ما كان المسؤولون الذين يتحملون مسؤولية وامانة ومقدرات شعب بكامله فاسدين، فبمن نثق بعد الان؟

- واشاد خضير بالجهود التي تبذلها المفوضية العامة للنزاهة بكشف عمليات الفساد الكبرى وقال اني اعتبر مجرد الكشف عن هؤلاء هو بداية الطريق والخطوة الاولى للقضاء على الفساد والمفسدين الذين حولوا لجان المشتريات في دوائر الدولة ومؤسساتها الى سرقة منظمة لاموال الشعب العراقي.

سنة حسنة

اما السيدة ايمان شريف (٤٠ سنة) معلمة متقاعدة فقالت: برغم ان الفساد استفحل على نحو كبير في وزارات ومؤسسات الدولة بعد انهيار النظام السابق الذي ترك لنا من ضمن تركاته السيئة جحافل من عصابات الفساد والرذيلة وجدت الفرصة مواتية بعد انهيار مؤسسات الدولة وغياب الرقابة الفاعلة وانشغال كبار المسؤولين في الحكومة في الحصول على مكاسب ومغانم شخصية اضافة الى الدور السيئ الذي لعبته سلطة الاحتلال التي فسحت الطريق امام الفاسدين الذين امعنوا اكثر واكثر في سرقة اموال الشعب العراقي. وقالت ايمان ان الفاسدين لا يبنون دولة ديمقراطية ولكن لنا امل كبير بالخيرين من ابناء الشعب العراقي. ولولا اننا وضعنا الخطوة الاولى على الطريق الصحيح للديمقراطية لما تم الكشف والاعلان عن فساد المسؤولين في مؤسسات الدولة. واضافت انها سنة جيدة ان تكشف الحكومة الحالية عن فساد الحكومة السابقة نتمنى ان تستمر حتى يعرف المسؤولون في الحكومات العراقية انهم سيحاسبون على فسادهم وسرقتهم لاموال الشعب العراقي.

فساد يكسر الظهر

وعبر احد الاساتذة في الجامعة المستنصرية عن اسفه لما وصفه (بالاستهتار بأموال الشعب العراقي) وقال اننا نعرف ان هناك فساداً يشل جميع مفاصل الدولة العراقية وان هناك سرقة منظمة لاموال الشعب العراقي واستعجال ظاهرة الرشاوي ولا سيما في التعيينات في جميع وزارات الدولة ويحدث الفساد في العديد من البلدان غير انه لا يمكن مقارنته بالفساد المستهزئ بكل القيم والاعراف والقوانين التي امن عقابها كما عندنا.

ان هذا الفساد يعبر عن مدى الاستهتار بالشعب العراقي (سكراب وخردة) بمليارات الدنانير وطائرات غير صالحة للعمل بمئات الملايين (ودوشك اسفنج) بـ ١٣٠٠ دولار انه استهتار ما بعده استهتار وفساد يكسر الظهر ويدمر الاقتصاد العراقي وما يثير الغضب ان فرسان هذا الفساد هم من ائتمنهم الشعب على مصيره ومستقبله.

وماذا بعد؟

السيد عادل ناصر المهندس في امانة بغداد قال ان الحقيقة المرة التي يدركها الشعب سواء اعلنت عنها الصحف ام لم تعلن، ان هناك فساداً كبيراً في جميع مفاصل الدولة والحكومة لغاية الان لم تعالج الا نسبة ضئيلة منه.

وقال ناصر: ادعو الى تفعيل دور مفوضية النزاهة واعطائها كل الصلاحيات التي تمكنها من اداء النزاهة وحمايتها هي ايضاً في الفساد ومن التأثيرات السياسية.

وتساءل ناصر: ماذا بعد الاعلان عن هذا الحجم الرهيب من الفساد، هل يتم لمصلحة الموضوع كما حصل في مرات سابقة ام اننا بالفعل سنشهد محاكمة عادلة لهؤلاء المتهمين بسرقة اموال الشعب العراقي؟ وهل تتمكن مفوضية النزاهة من القضاء او الحد من الفساد المالي والاداري الذي يشل الدولة العراقية ويدمر اقتصادها وتطلعات الشعب العراقي في بناء عراق ديمقراطي مزدهر؟

مرض مستفحل

ولتسليط الضوء على دور مفوضية النزاهة في مكافحة الفساد الاداري حملنا اسئلة المواطنين الى القاضي رحيم حسن العكيلي نائب رئيس مفوضية النزاهة العامة وسألناه عن الوسائل التي تتبعها المفوضية في مكافحة الفساد الاداري/ قال القاضي العكيلي: ان معظم الناس يعتقد ان هناك طريقاً واحداً لمعالجة الفساد الاداري وهو ملاحقة المتورطين بالفساد بالتدقيق والتحقيق والملاحقة والعقوبات الرادعة في حين ان الفساد في العراق مرض مستفحل لا يمكن علاجه ابداً بالملاحقة الفردية للمفسدين لاني اظن ان اعدادهم الكبيرة لا يمكن ان تطولهم ايادي عدد صغير من المحققين. لان وسائلهم وخبراتهم في عالم الجريمة والفساد المالي والاداري اعظم وادق من ان تصل الى مستواها اعتى المؤسسات التحقيقية.

الردع الجزائي

ويستدرك القاضي رحيم قائلاً: اننا لا نسعى فيما سبق ذكره الى القول بان الملاحقات التحقيقية والقضائية والجزائية للمفسدين لا تجني بعض المكاسب في ميدان مكافحة الفساد، فلا احد ينكر ذلك الدور الفاعل للردع الجزائي وللمؤسسات التحقيقية والرقابية الفاعلة في ايقاف الجريمة بوجه عام سواء كانت جريمة عادية ام جريمة فساد اداري او مالي.. الا اننا نزعم ان تلك المعالجات لن تكفي وحدها ابداً في القضاء على الفساد والمفسدين.

شرعنة الفساد

وقال القاضي العكيلي:
في مجتمعنا استفحل الفساد الى درجة كبيرة وصل الامر فيه احيانا الى شرعنة وسائل الفساد وطرقه مثل عد الرشوة هدية او صدقة وتمسك بعض عناصره بالوسائل غير المشروعة علناً فلا يتردد الكثير منهم بقبول او دفع الرشوة علناً للحصول على فرصة تعيين في القطاع الحكومي. وفيما يصل الامر بمجتمع الى ممارسة صور الفساد علناً، فلا بد ان هناك خللاً اخلاقيا واجتماعياً اصاب ضميره اوضمائر جزء كبير من افراده وهذا الشكل من الخلل يتطلب العمل الجاد على بناء الانسان وتوعيته وايقاظ ضميره عن طريق ايجاد ثقافة النزاهة والشفافية والخضوع الى مبادئ الدين والاخلاق والكتب المقدسة. وانا على ايمان تام بان هذه الوسيلة اكثر فاعلية من وسائل الردع بالعقوبات لكنها وسيلة بطيئة.

مجلس الخدمة

ونسأل القاضي العكيلي: استفحلت بوضوح ظاهرة تقاضي مبالغ من الراغبين بالتعيين في الوظائف العامة، كيف تنظرون انتم في مفوضية النزاهة الى هذه الظاهرة وما هي الاجراءات التي اتخذت للحد منها؟

اجاب: ببساطة هذا خلل ناشئ عن تعدد الجهات التي لها سلطة التعيين كالوزراء والمديرين العامين من دون احترام للقواعد القانونية التي تحكم الموضوع تحت مبررات عديدة كالتحجج بالوضع الامني وغيرها، واظن ان الحد من هذا الظاهرة او التخفيف منها يكون باعادة تشكيل مجلس الخدمة العام المختص بتعيين الموظفين في جميع دوائر الدولة، والغاء صلاحية التعيين من جميع الاطراف الاخرى.

وكان مجلس الخدمة العام قد انشئ في العراق في ظل العهد الملكي والغاه صدام حسين بعد اقل من شهر من توليه رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة المنحل عام ١٩٧٩ ,

ويقول العكيلي: انا ادعو الى اعادة الحياة الى هذا المجلس ووضع التحرزات القانونية والرقابية التي تمنع الفساد والتجاوزات فيه ليتولى تعيين الموظفين الذين تحتاجهم الدولة ممن تتوفر فيهم الشروط للتعيين طبقاً لمبدأ المساواة بين المواطنين في تولي الوظائف العامة.

لجان المشتريات

وحول ما يحدث من عمليات نهب وسرقة وهدر في المال العام من خلال لجان المشتريات في دوائر الدولة قال القاضي رحيم حسن العكيلي نائب رئيس مفوضية النزاهة العامة، لا شك ان ما يحدث من نهب وسرقة وهدر في المال العام من خلال لجان المشتريات يعد من اسوأ صور اهدار المال العام، والمعلوم بان القواعد والتعليمات المعمول بها حاليا في تشكيل لجان المشتريات وتنظيم العمل بها غير معنية في سد مداخل ومخارج الفساد الاداري والمالي، فلا بد من وضع قواعد قانونية محكمة تنظم عمل هذه اللجان وتحد من عمليات الفساد فيها. فلجان المشتريات اليوم تنهب وتسرق المال العام بوسائل يعرفها الجميع، في حين لا توجد أي رقابة حقيقية على عمل تلك اللجان.

ما الحل؟

يقول القاضي العكيلي: لا بد للجمعية الوطنية من تشكيل لجنة من القانونيين والمختصين لدراسة الية العمل في تلك اللجان، ووضع قانون يحكم عملها ويؤمن سد جميع الثغرات التي ينفذ منها الفاسدون لسرقة المال العام.

ويقترح العكيلي: ان ينص القانون على تشكيل لجنة لمراجعة سلامة التصرف بالمال العام من قبل لجان المشتريات في كل حالة شراء على ان يتم تشكيل تلك اللجان بعد اكتمال عملية الشراء من قبل لجنة المشتريات لمراجعة سلامة اجراءاتها وحفاظها على المال العام.

من اين لك هذا؟

اصدرت مفوضية النزاهة العامة ملحقاً بالأمر ١٥٥ لسنة ٢٠٠٤ يلزم اهم موظفي الدولة بتقديم كشف عن مصالحهم المالية وعن مصالح ازواجهم واولادهم عند التعيين اول مرة في مناصب مهمة، ما اهمية هذا القانون في الحد من الفساد المالي والاداري؟

- القاضي العكيلي: من المعروف بداهة ان تقرير الكشف عن المصالح المالية بموجب الاحكام المنظمة له حالياً لا يحقق الكثير فالدول التي اخذت به توجب قوانينها على الموظف الذي ظهر تضخم باملاكه لا يتناسب مع موارده الطبيعية ان يثبت انه كسبها بشكل مشروع فاذا عجز عد القانون ان هذه الاموال جاءت عن طريق غير مشروع. وتضع القوانين عادة عقوبات على هذا الموظف فالقانون المصري ينص على مصادرة تلك الاموال الزائدة عن مقدار موارده الطبيعية اما في العراق فلا وجود لمثل هذه النصوص فاذا حصل تضخم في اموال الموظف العراقي لا يتناسب مع موارده الطبيعية التي افصح عنها فلا تستطيع اية جهة أن تطالبه بإثبات انه كسب تلك الاموال بطريق مشروع لان الاصل في القانون العراقي ان اموال الشخص جاءته بطريق مشروع وعلى من يدعي خلاف ذلك تقديم الدليل واثباته.

ان هذه النصوص العاملة في القانون العراقي مازالت تشكل غطاء حقيقياً للفاسدين والمفسدين وفي هذا المنطلق نعتقد ان العمل بمبدأ من اين لك هذا له اهمية كبيرة في الحد من الفساد المالي والاداري.

لسنا جهة قمعية او استخبارية

وعن علاقة مفوضية النزاهة العامة بالحكومة والجمعية الوطنية قال القاضي العكيلي ، ان بعض القائمين على سلطات الدولة اليوم يريد من مفوضية النزاهة العامة وديوان الرقابة المالية ومكاتب المفتشين العموميين معالجة مشكلة الفساد الاداري والمالي ويلقي بكامل العبء عليها، ويريد منها فعل ذلك بأية وسيلة كانت ولو بتحويلها الى جهات امنية واستخبارية وقمعية لا تختلف عن اجهزة النظام السابق القمعية، وينسى اننا اليوم بصدد بناء دولة القانون الذي يتطلب اولاً وقبل كل شيء الوقوف عند حدود النصوص ومحرماتها واحترام حرية الانسان وصيانة كرامته لا بالشعارات والاقوال بل بالتطبيق والافعال، في حين يكتفي هو بالشعارات الرنانة في مكافحة الفساد من دون ان يكلف نفسه مسؤولية تفعيل ولو واحدة من مسؤولياته سواء بمعالجة الفساد بالتشريع الذي هو وظيفة الجمعية الوطنية او بتفعيل احكام القانون الذي هو وظيفة السلطة التنفيذية.

ولهذا ارى ان رفع شعارات مكافحة الفساد لن تغني بشيء من دون ان يسهم اعضاء الحكومة والجمعية الوطنية مساهمة فاعلة في ذلك من خلال ممارسة وظائفهم (التشريعية والتنفيذية) طبقاً لما ينص عليه القانون.

- اعادة تشكيل مجلس الخدمة العام الخاص بالتعيين في الوظائف الحكومية ، يعالج الفساد في قضايا التعيينات ويوفر فرص المساواة بين المواطنين

الفساد والافساد:

من يدفع الثمن؟

سلام ابراهيم كبة

الفساد الاداري هو اهم انواع الفساد لان الادارة تمثل المحور الاساس في حركة الدولة والسلطات القائمة واحكام مفاصلها المتعددة، وهي واجهة القطاع العام! ويتمثل الفساد هنا في ترهل وبيروقراطية واخطاء القطاع العام وعدم تحقيق اهدافه في تقديم افضل الخدمات العامة الى الشعب وبالاخص الخدمات الاساسية. وهنا نقف عند القائمين بالادارات. فالفساد يعكس بالطبع عدم اهليتهم للمسؤولية بحكم الولاءات تحت الوطنية والمحسوبية والمنسوبية وتدني الكفاءات الادارية والفنية وانعدام المبادرات الذاتية ونظام الحوافز والامتيازات والمكافآت. لكن الفساد الاداري هو جزء لا يتجزأ من الفساد عموماً وفي مقدمته الفساد السياسي والفساد الاقتصادي والفساد الاجتماعي وترتبط هذه الاشكال بوشائج متداخلة الى جانب الفساد القضائي والقانوني.

عندما تنتشر الرشوة والفساد في بلد ما فهذا لا يدل على فساد الضمائر فحسب وانما يدل على سوء توزيع الثروة ويؤدي انخفاض القدرات الشرائية وحجم الطلب على السلع بسبب تدني الاجور والرواتب الى الركود والكساد الاقتصادي وانحسار العرض ونقص الانتاج بينما يخلق خلل السياسة الضريبية المتبعة الهوة بين النفع العام والمنفعة الخاصة لصالح حفنة من الاغنياء والطفيليين وليستفيد قطاع التهريب من فوضى الاسعار وفقدان السيولة النقدية. ويتحول الفساد الى اخطبوط يلتف حول المجتمع وليتحول الابتزاز الى طقس حياتي يومي يمارسه اصحاب الضمائر المتعفنة في ظل العمى العارم ليرتع المفسدون على هواهم وسط لا مبالاة واتكالية المجتمع واستمرائه للفساد وكأنه اصبح حقيقة من حقائق الحياة لا يمكن العيش من دونها! ويصبح الفساد اسلوباً ونمط حياة في المجتمع ويحاصر من يقف بوجهه.

ليست الحرية هبة وهدية تهبط من الاعلى بضربة ساحر او مائدة تهبط من السماء على طالبيها انها فعل انساني تتأسس فيه شرائع العدالة والحقوق والحرية تحاصر فساد القدوة السيئة التي يضربها الحكام، واهتزاز نظم القيم ونقص مستويات الوعي والمعرفة، والفقر والحاجة والجشع والجهل الى جانب فساد الانظمة وقصورها وتخلفها وعدم وضوحها ويتجلى الفساد هنا في الابتزاز اليومي بالمساومة على امن وكرامة واعراض وراحة وارواح المواطنين بالترهيب والترغيب ليتحول في نهاية المطاف الى سمة ملازمة للترهل البيروقراطي والكسب غير المشروع والغش التجاري والصناعي والتهريب وشيوع مفهوم السلطات المزرعة.

من حق السلطات الجديدة في بلادنا ان تدير شؤونها كما تريد وتستنبط الطرق المناسبة لها في القيادة والدعاية اليومية ومن حق المواطن ان يختلف معها او يسندها او يبدي ملاحظاته عنها مهما كانت خارج او داخل الاطار الجامع الذي تريده هذه السلطات. ومع توسع استقلالية الاعلام يتحول الى فعالية من فعاليات الاهالي وسلطة رابعة ليس ملحقاً بالسلطات الحكومية.